

مجلس الوحدة الاقتصادية العربية
الامانة العامة

(المؤتمر الدولي الأول)

لتطوير وتنمية الصناعات المغذية
لنظمات التعبئة والتغليف

(القاهرة - ٢٣ - ٢٥ أكتوبر ١٩٩٥)

(الجلسة السادسة)

المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية

(ورقة عمل)

حول انعكاسات تحرير التجارة العالمية وتدوير الاقتصاد
على صناعة التعبئة والتغليف العربية
ودور مجلس الوحدة الاقتصادية العربية

فاروق حسنين مخلوف

وزير مفوض تجاري
المستشار الاقتصادي للأمين العام
مجلس الوحدة الاقتصادية العربية
* — *

المحتويات

الصفحة	الموضوع
١	مقدمة
	أولاً : المتغيرات الاقتصادية الإقليمية والدولية الرئيسية وانعكاساتها العامة على القطاعات الصناعية ومنظمات التعبئة والتغليف
٢	ثانياً : انعكاسات الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة / جات ١٩٩٤ على منظمات التعبئة والتغليف العربية
٧	ثالثاً : معالجة مسائل التعبئة والتغليف في نظام إدارة الجودة التكاملي ISO 9000
١٢	رابعاً : دور مجلس الوحدة الاقتصادية العربية *
١٥	

(ورقة عمل)

حول انعكاسات تحرير التجارة العالمية وتدويل الاقتصاد على صناعة التعبئة والتغليف العربية ودور مجلس الوحدة الاقتصادية العربية

مقدمة:

تتوالى التغيرات الاقتصادية الدولية والإقليمية خلال العقود الخمسة الأخيرة، ولكنها تتلاحم بإيقاع سريع خلال العقد الأخير، لتشكل أوضاعاً جديدة يتغير معها على كل دولة أو مجموعة اقتصادية إقليمية بل وكل مشروع إنتاجي للسلع أو الخدمات. أن يتلاعماً مع الآثار التي تحدثها أو المتطلبات التي تفرضها. وينطبق ذلك بوجه خاص على القطاعات الصناعية المختلفة، وتدرج فيها بطبيعة الحال نشاطات الإنتاج والخدمات المغذية لمنظمات التعبئة والتغليف. بل إن تلك المنظمات ينعكس عليها العديد من هذه التغيرات بصورة مباشرة أحياناً، في حالات مثل الاتفاق المتعلقة بالقيود الفنية على التجارة ضمن أحكام (الجات ١٩٩٤) التي تضمنتها الوثيقة الختامية لجولة أورجواي، ومثل قواعد المعايير القياسية ضمن نظام إدارة الجودة المتكامل ISO 9000. وإضافة إلى ذلك فإن هذه المنظمات تتأثر أيضاً بالتغيرات الأخرى المتعلقة بالمنافسة الشديدة على الأسواق والتكنولوجيا والاستثمارات، والتي فتحت أبوابها على مصراعيها وتنظمها أحكام (الجات ١٩٩٤)، كما يزيد من حدتها ويفير من قواعد اللعبة فيها الانتشار السريع للتكتلات الاقتصادية، التي بدأت تفرض وجودها باتفاقية (روما) وقيام الجماعة الاقتصادية الأوروبية عام ١٩٥٨ (الاتحاد الأوروبي حالياً)، ثم أصبحت بعد ذلك هي السمة البارزة للمسرح الاقتصادي العالمي.

وتتناول (ورقة العمل) استعراضاً لأهم التغيرات الاقتصادية الإقليمية والدولية، ثم تنتقل إلى التركيز على بعض التغيرات المحددة التي لها انعكاس مباشر وفوري على منظومة التعبئة والتغليف، التي سلفت الإشارة إليها أعلاه.

(أولاً)

المتغيرات الاقتصادية الإقليمية والدولية الرئيسية وإنعكاساتها العامة على القطاعات الصناعية ومنظومات التعبئة والتغليف

١ - تحرير وتدوير التجارة في نطاق الجات ١٩٩٤:-

باختتام جولة أورجواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف (١٩٨٦) - (١٩٩٤)، وتوقيع الوثيقة الختامية (جات عام ١٩٩٤)، بدأت مرحلة جديدة في النظام التجارى الدولى، تحكمها قواعد الجات الجديدة المتطورة، التي تنظم علاقات التجارة بين الدول: ومن أبرز هذه التطورات التي حرت في نظام (الجات):
تغطيتها الكاملة للمنتجات الزراعية التي تم تحويل القيود غير الجمركية فيها إلى رسوم جمركية معادلة لها مع حظر الإعانت، وشمولها لتجارة الخدمات والملكية الفكرية، وتنظيمها الدقيق لمكافحة الإغراق والدعم والوقاية، ولتسوية المنازعات التجارية، وللقيود الفنية على التجارة، وإجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة، وقواعد المنشأ، وتحريرها الكامل المتدرج لتجارة المنسوجات والملابس، والمراجعة الدورية للسياسات التجارية. وإلى جانب ذلك تم تطوير وتحديث الكثير من قواعد (الجات) ١٩٤٧ من أجل تفعيل وتنمية تطبيقاتها. كما أنشئت المنظمة العالمية للتجارة لتكون جهازاً دولياً يشرف على تطبيق (الجات)، إلى جانب البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. ونتيجة لهذه التطورات الجذرية والبعيدة المدى، تحولت آليات تحرير التجارة الدولية من مجرد تخفيض وإلغاء القيود الجمركية وغير الجمركية تدريجياً، إلى آليات جديدة تؤثر في السياسات الاقتصادية وأولويات التنمية، بما في ذلك سياسات وأفاطر الإنتاج الصناعي وأساليب المنافسة والحماية للدول الأطراف في العلاقات التجارية. وتطور مفهوم عدم التمييز من التسوية في المعاملة بين شركاء التجارة من الدول الأعضاء، إلى التسوية في المعاملة مع المنتجين والموردين الوطنيين للسلع والخدمات. ويتعين على الدول النامية في ضوء هذه التطورات، أن تعد نفسها خلال فترة الانتقال التي حدّدت لها بعشر سنوات، لمواجهة المنافسة الدولية الكاملة في تجارة السلع، والمنافسة الجزئية في تجارة الخدمات وحقوق الملكية الفكرية. ويكون سبيلها في ذلك هو الإسراع في التركيز على المنتجات السلعية والخدمية التي تتمتع فيها بمزايا نسبية واضحة، وتطبيق تقنيات متقدمة فيها، وتبني أساليب

واستراتيجيات تسويق خارجي متقدمة. ومن أهم قنوات التطوير التي يتحتم على الدول النامية أن تسلكها، هي منظومات التعبئة والتغليف، لكي يتسمى لها رفع كفاءة النقل والتسويق والتخزين، وتقليل الفاقد وإطالة عمر الصلاحية للسلعة، وتحسين وضعها التنافسي في السوق العالمية لمنتجات تلاميذاتها التصديرية، ك المنتجات الغذائية والجلدية والنسيجية. وهذه المنظومات تحكمها في (الجات) أحكام خاصة مفصلة وردت في (الاتفاق الخاص بشأن القيود الفنية أمام التجارة). أما تداول منتجات التعبئة والتغليف في التجارة الدولية، وما يتعلق بها من حقوق الملكية الفكرية أو الخدمات، فإنها تخضع للقواعد العامة في اتفاقية (الجات).

٤ - انتشار وتعصب التكتلات الاقتصادية العالمية :-

يعيش العالم عصر التكتلات الاقتصادية الدولية التي تعيد الآن صياغة العلاقات الاقتصادية بين الدول، لتشكل منها كيانات كبرى. وقد بدأت هذه الكيانات شبه إقليمية أو إقليمية، ثم أخذت تتسع رقعتها لتصبح (بين الأقاليم) ثم على مستوى القارات، إلى أن بدأت تصبح أخيراً (بين القارات). وبذلك يمكن القول أنها تعيد أيضاً رسم خارطة العالم تدريجياً على أساس الخطوط الفاصلة أو المتداخلة بين الوحدات الاقتصادية بدلاً من الوحدات السياسية، وهي خارطة ترسمها المصالح الاقتصادية العليا الممتدة عبر الدول والمجتمعات. وتحمل ظاهرة التكتل الاقتصادي في طياتها اتجاهين متناقضين: أحد هما يشير إلى المزيد من تحرير التجارة واندماج الأسواق الدولية في ظل نظام (الجات)، الذي يشتمل أيضاً على ضوابط وشروط محددة لتشجيع وتنظيم إنشاء مناطق التجارة الحرة والاتحادات الجمركية، التي تمثل قاعدة أنظمة التكامل الاقتصادي. والاتجاه الآخر: هو التوجه الانغلاقى الحمائى الذى يمكن أن يمثل المزيد من التقييد فى حالة ميل التكتلات الرئيسية نحو تغلب عامل (تحول التجارة) نحو الداخل على عامل (إفأء التجارة) نحو الخارج. وفي هذه الحالة يكون اتجاه التجارة لصالح المنتج المحلى الأقل كفاءة وعلى حساب المستهلك المحلى، وضد مصلحة المنتج الخارجى الأكثر كفاءة. ويترتب على ذلك فى المستقبل الارتداد إلى انتشار ممارسات التقييد والمعاملة التمييزية فى التجارة الدولية. وتتحدد فرصة الدول النامية للوصول إلى أسواق التكتلات المتقدمة، بل وفي دعم مركزها التفاوضى معها، فى قيامها بإنشاء تكتلات

اقتصادية فيما بينها، للاستفادة من الشقل الجماعي لها في تشكيل مصالحها معها، إلى جانب الإفاده من المزايا المباشرة للتكتل والتكامل الاقتصادي فيما بينها. ومن أهم الانعكاسات الإيجابية للتكتل بين هذه الدول - ومن بينها مجموعة الدول العربية- استثمار اقتصادات الحجم الكبير، من تحقيق للفورات الداخلية والخارجية في الصناعة وهو ما ينعكس على خفض التكلفة، وتحسين الكفاءة الانتاجية وهو ما ينعكس على رفع مستوى أنظمة الجودة الشاملة والمواصفات، واستخدام التكنولوجيات المتطرفة في فنون الإنتاج والإدارة الخ.

٣ - إعادة هيكلة القطاع الصناعي :-

أخذت الصناعة في الدول المتقدمة تشهد تطورات بعيدة المدى في السنوات العشرين الأخيرة، نتجت عن تعاظم دور الشركات متعددة الجنسية، والتحول في نظر الاستثمارات الصناعية وفق سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر، واتساع نطاق الصناعة ليربط بين الإنتاج الأولي والتشغيل والصناعات التحويلية والخدمات، وفي مواجهة فترة ركود طويل اقتربت بانخفاض معدلات النمو وتزايد التضخم والبطالة، ونتيجة للمشاكل التي نجمت عن ارتفاع اسعار الطاقة والبيئة والتتطور التكنولوجي السريع، بالإضافة إلى المناسبة الحادة التي سادت التجارة الدولية، بدأت الدول الصناعية في إعادة هيكلة قطاعها الصناعي، باستخدام مجموعة واسعة من أدوات السياسة الاقتصادية والتجارية والاستثمارية، بهدف إعادة رفع القدرة التنافسية للعديد من المنتجات الصناعية في الأسواق الدولية، وزيادة قدرتها على النفاذ إلى الأسواق الأجنبية، وضبط الجودة، ودعم وتمويل البحث والتطوير التكنولوجي في الصناعات القائمة، وفي الفروع الصناعية التي تعتبر ذات قدرة عالية على النمو في الأجل الطويل ذات أهمية كبيرة في التجارة الدولية مستقبلاً، وبخاصة في علوم وهندسة الحاسوب الآلي والمواد الجديدة والطاقة الجديدة والمتعددة والتكنولوجيا الحيوية. وتنطوي هذه التطورات على إعادة تقسيم للعمل الدولي، ويفرض ذلك على الدول النامية (والعربية من بينها) أن تحدد موقعها على الخارطة الجديدة للإنتاج الصناعي العالمي، بما يؤدي إلى تعزيز قدراتها التنافسية وتواجدها في السوق العالمية.

٤ - نماذج ظاهرة الشركات متعددة الجنسيات :-

وترتبط هذه الظاهرة بعدة عوامل أهمها : التطوير التكنولوجي السريع وتقسيم العمل الدولي وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وتؤدي إلى توسيع دور هذه الشركات في تدوير الإنتاج، والذي لم يعد يقتصر على عملية نقل عناصر الإنتاج ولا سيما رأس المال إلى دول أخرى، بل استنبط صيغ جديدة استطاعت هذه الشركات بواسطتها تكشف عملية التدوير، بدون اللجوء بالضرورة إلى الملكية المباشرة والكافلة لعملية الإنتاج، مثل المساهمة في مشروعات مشتركة، ومنح امتيازات وبراءات الاختراع، وعقود الإدارة، وعقود تنفيذ المشروع الجاهز، والتعاقد من الباطن. ولاشك أن هناك ايجابيات معينة لعمليات هذه الشركات، يمكن للدول النامية (والعربية) الإفاداة منها في خدمة التنمية الصناعية فيها، تتحدد وفقا لنوعية الشروط التي يتم بها الترخيص لها، على أساس تتمس بالكافئ والمصالح المتباينة المترادفة.

٥ - مخططات التعاون الإقليمي الشرقي الأوسط :-

يعتبر هذا النموذج الجديد المقترن من التعاون، أحد تداعيات عملية السلام بين الدول العربية وإسرائيل. وقد بدأت الدعوة إلى إقامة هذا التعاون أولاً في اللجان المتعددة الأطراف المؤتمر مدريد، ثم تبلورت في مؤتمر القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا المنعقد في الدار البيضاء في (١٠/٣٠ - ١١/١ - ١٩٩٤). ورغم أن الطابع السياسي والاستطلاعي كان هو الغالب على هذا المؤتمر، إلا أن المشاركين فيه من دول المنطقة والقوى الاقتصادية الخارجية، قد حاولوا استكشاف الإمكانيات الاقتصادية للتعاون بين دول المنطقة، وحاولوا تحديد أولويات لها وأفضل السبل للتعجيل بتطويرها، بل والاتفاق على آليات لتنفيذها، تتمثل في بنك التنمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، واقامة غرفة تجارية إقليمية ومجلس للأعمال للقطاع الخاص، ومجلس سياسة إقليمي، ولجنة تسيير تضم ممثل الحكومات، وسكرتارية تنفيذية لمساعدة لجنة التسيير. وبصرف النظر عن عدم وضوح أسس هذا التعاون حتى الآن، وضرورة أن يسبقه منطقيا إحلال السلام الشامل وال دائم، إضافة لتوافر حد أدنى من الثقة المتباينة وإطار للأمن، إلا أنه من الضروري ألا يحل هذا التعاون محل التعاون العربي والمشروع العربي القومي،

وأن يتسم بالتكافؤ والتوازن في المانع التي قد تولد عنه، وألا يترتب عليه الإضرار بقطاعات الإنتاج الصناعي العربي القائمة أو المخططة أو المتوقعة مستقبلاً، لحساب الصناعة الإسرائيلية المتفوقة تكنولوجياً.

٦ - إقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى :-

أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية قراراً هاماً في دورته الـ٥٦ (١٩٩٥) في سبتمبر، يهدف إلى إعداد مقترنات لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى تضم كافة الدول العربية، وتنماشى مع أوضاع واحتياجات الدول العربية جميعها، ومع أحكام المنظمة العالمية للتجارة، على أن تعرض هذه الدراسة على المجلس في دورته القادمة. وترجع أهمية هذا القرار إلى أنه يفتح الباب من جديد للمشروع في إقامة مشروع للتكتل الاقتصادي العربي، تكون نواهيه (منطقة التجارة الحرة) الكبرى التي تمثل المرحلة الأولى والحد الأدنى لأى خطة للتكميل الاقتصادي. ولاشك أن تنفيذ مثل هذا المشروع على النطاق الجماعي العربي، سوف يؤدي إلى توسيع وتعزيز السوق العربية، ويتبع الفرصة للمشروعات الصناعية أن تندمج وتعمل بكامل طاقتها، وأن تستفيد من مزايا التكامل واقتصاديات الحجم الكبير، وتطبيق التكنولوجيات المتطورة، ومن ثم تنخفض تكلفة الإنتاج وتكتسب قدرات تنافسية جديدة في مواجهة الواردات الأجنبية في السوق العربية وفي الأسواق التصديرية العالمية. ومن شأن قيام مشروع (المنطقة) أيضاً أن يتيح للتجارة العربية القيام بدور (المحرك) للنمو الاقتصادي، حيث تقود النشاط الاقتصادي في كافة القطاعات الإنتاجية السلعية والخدمية، وتجذب استثمارات عربية وأجنبية إلى مشروعات الإنتاج الصناعي الكبرى، اعتماداً على حجم السوق العربية الواسعة المحررة.

* ————— *

(ثانياً)

انعكاسات الاتفاقية العامة للتعرفات والتجارة / جات ١٩٩٤

على منظومات التعبئة والتغليف العربية

١ - القواعد العامة :-

(أ) تناول (الجات) المسائل الخاصة بالتعبئة والتغليف للسلع الداخلة في التجارة الدولية، في الاتفاق الخاص بالقيود الفنية على التجارة وملحقه ثلاثة، وهو أحد الاتفاques التي تشتمل عليها الوثيقة الختامية بجوله أورجواي، والتي تمثل في مجموعها (جات ١٩٩٤)، الموقع عليها في مراكش في ١٥/٤/١٩٩٤. وهي تعالج هذه المسائل ضمن مجموعة متربطة من الضوابط، تحقيقاً للهدف الذي حدده وهو: ضمان أن لا تكون القواعد والمعايير الفنية، بما فيها التعبئة ومتطلبات وضع العلامات والفلات وإجراءات تقييم المطابقة للقواعد والمعايير الفنية عقبات لا داعي لها أمام التجارة الدولية.

(ب) تسلم أحكام الاتفاق بأنه لا ينبغي منع أي بلد من اتخاذ الإجراءات الازمة لضمان نوعية صادراته، أو لحماية حياة أو صحة الإنسان أو الحيوان أو النبات وحماية البيئة، أو لمنع ممارسات الغش على المستويات التي يراها مناسبة، بشرط أن لا تطبق بطريقة يمكن أن يكون فيها تقييز متعسف أو غير مبرر بين البلدان التي تسودها نفس الظروف، أو تقييدها مستترًا للتجارة الدولية، وأن تتطابق فيما عدا ذلك مع أحكام الاتفاق. وتخضع كل المنتجات الصناعية والزراعية وغيرها للأحكام هذا الاتفاق.

(ج) تؤكد أحكام الاتفاق الإسهام الذي يمكن أن يقدمه التوحيد القياسي الدولي في نقل التكنولوجيا من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية، ومع إدراك أن هذه البلدان قد تواجه صعوبات خاصة في وضع وتطبيق القواعد الفنية ومقاييس وإجراءات تقييم المطابقة والقواعد المقاييس الفنية، فإنها تؤكد الرغبة في مساعدة هذه البلدان في جهودها بهذا الشأن.

(د) يتبنى الاتفاق لتحديد مضمون المصطلحات العامة للتوحيد القياسي وإجراءات تقييم المطابقة، المعانى الواردة فى التعريف المعتمدة فى نظام الأمم المتحدة وهيئات التوحيد القياسي الدولية.

(هـ) يكفل الأعضاء تمعن المنتجات المستوردة من أي دولة عضو، من حيث القواعد الفنية، بمعاملة لا تقل عن المعاملة الممنوحة للمنتجات المائة ذات المنشأ الوطنى، وكذل لسلع المشابهة التى يكون منشؤها أي دولة أخرى. ويراعى الأعضاء عدم إعداد القواعد الفنية أو اعتمادها أو تطبيقها بغية خلق عقبات لا ضرورة لها أمام التجارة الدولية، أو لا يكون لها هذا الأثر. ولهذا الفرض لا ينبغي أن تكون القواعد الفنية مقيدة للتجارة بأكثر ما يجب لتحقيق غرض مشروع، مع مراعاة المخاطر (الأمنية، الصحية ... الخ) التى قد يشيرها عدم تحقيقه. وما يجب مراعاته عند تقييم هذه المخاطر: المعلومات العلمية والفنية المتاحة أو التكنولوجيا المرتبطة بالتشغيل أو الاستعمالات النهائية المقصودة للمنتوجات.

(و) حيثما يلزم وضع قواعد فنية، وتوجد مقاييس دولية أو يكون استكمالها وشيكا، تستخدم الدول الأعضاء هذه المقاييس أو الأجزاء ذات الصلة منها، كأساس لقواعدها الفنية، إلا كلما كانت هذه المقاييس الدولية أو الأجزاء ذات الصلة منها، وسيلة غير فعالة أو غير ملائمة لتحقيق الأهداف المنشورة المقصودة، وذلك مثلا بسبب عوامل مناخية أو جغرافية أساسية أو مشاكل تكنولوجية أساسية.

(ز) يسمهم الأعضاء بدور كامل. فى حدود مواردهم، فى عمل هيئات التوحيد القياسي الدولية المناسبة، المتعلقة بإعداد مقاييس دولية للمنتوجات التى اعتمدتها الدول الأعضاء بشأنها أو تعتمد أن تعمى قواعد فنية لها، وذلك بغية تحقيق تناسق القواعد الفنية على أوسع أساس ممكن. وينظر الأعضاء نظرة إيجابية إلى القواعد الفنية لباقي الأعضاء، باعتبارها معادلة لقواعدها، حتى إذا كانت تختلف عنها، شرط أن تكون مقتنعة بأن هذه القواعد تحقق أهداف قواعدهم بصورة كافية. ويحدد الأعضاء، عند الاقتضاء، قواعدهم الفنية القائمة على أساس متطلبات الإنتاج، من حيث الأداء وليس من حيث التصميم أو الخصائص الوصفية.

٢- القواعد الفنية التفصيلية :-

إضافة إلى المصطلحات الواردة في دليل المنظمة الدولية للتوحيد القياسي، تطبق (الجات) التعريف الوارد في الملحق رقم (١١) من الاتفاقية - وهي كما يلى:-

(أ) **القواعد الفنية** : الوثائق التي تبين مواصفات المنتجات أو العمليات، وأساليب الإنتاج المرتبطة بها، بما فيها الأحكام الإدارية المطبقة التي تكون المطابقة لها إلزامية. وقد تشمل كذلك أو تتناول فحسب المصطلحات أو الرموز، التعينة، العلامات أو متطلبات الغلاف المطبقة على المنتج أو العملية أو أسلوب الإنتاج. وليس التعريف الوارد في دليل (المنظمة الدولية للتوحيد القياسي) كافياً بذاته، بل يقوم على ما يسمى (قوالب البناء).

(ب) **المعيار** : وثيقة تقرها هيئة معترف بها، وتنص في استخدامها الشائع المتكرر، على قواعد أو مبادئ توجيهية أو مواصفات للمنتجات أو العمليات أو أساليب الإنتاج المرتبطة بها، والتي يكون الأخذ بها إلزامياً. كما قد تشتمل أو تتناول فحسب المصطلحات والرموز، التعينة، أو متطلبات الغلاف المطبقة على المنتج أو العملية أو أسلوب الإنتاج. وينطوي المصطلح، كما يعرفه دليل المنظمة الدولية للتوحيد القياسي، المنتجات والعمليات والخدمات. ولكن اتفاق (الجات) بشأن القيود الفنية، لا يتناول سوى القواعد الفنية والمعايير وإجراءات تقييم المطابقة، المتعلقة بالمنتجات أو العمليات أو أساليب الإنتاج. وقد تكون المقاييس كما يعرفها دليل المنظمة إلزامية أو اختيارية، أما في مفهوم اتفاق (الجات) فإنها تعرف المقاييس كوثيقة اختيارية، والقواعد الفنية كوثائق إلزامية. وتقوم المقاييس التي يعدها مجتمع التوحيد القياسي الدولي على المطابقة العامة، وينطوي اتفاق (الجات) كذلك الوثائق التي لا تقوم على المطابقة العامة.

(ج) **إجراءات تقييم المطابقة** : أي إجراءات تستخدم - بشكل مباشر أو غير مباشر - لتحديد الوفاء بالمتطلبات ذات الصلة في القواعد الفنية أو المقاييس، وتشمل تلك الإجراءات، بين ما تشمله، إجراءات أخذ العينات والاختبار والفحص والتقييم والتحقق وضمان المطابقة والتسجيل والاعتماد والإقرار.

(د) ينص الاتفاق الخاص بالفحص قبل الشحن، وهو من بين اتفاques (جات ١٩٩٤) في المادة (٢٠ / ٢ - ج)، على أن يضمن الأعضاء المستخدمون أنه لمنع رفع السعر أو تخفيضه في القاتورة ولمنع الغش، تقوم هيئات الفحص قبل الشحن بعملية التحقق من الأسعار، طبقاً لمبادئ توجيهية من بينها: أن يراعى على نحو ملائم شروط عقد المبيعات، وعوامل التسوية المطبقة بصورة عامة على الصفة، وتشمل هذه العوامل على سبيل المثال: المواصفات الخاصة بالتعبئة ... الخ.

٣ - المساعدة الفنية والمعاملة الخاصة والتفصيلة للبلدان النامية الأعضاء :-

(أ) يقدم الأعضاء المشورة للأعضاء الآخرين وخاصة للبلدان النامية، وينحونهم مساعدة تقنية بشأن هيئات التوحيد القياسي، والخطوات التي ينبغي أن يتخذها منتجوهم إذا أرادوا الوصول إلى نظم المطابقة التي تديرها هيئات حكومية أو غير حكومية، وي شأن إنشاء مؤسسات وإطار قانوني يمكنهم من الوفاء بالتزامات أو المشاركة في هذه النظم أو لتمكن الهيئات المعنية داخل أراضيهم من أداء التزامات العضوية أو المشاركة.

(ب) يعطى الأعضاء معاملة تفضيلية وأكثر رعاية للبلدان النامية الأعضاء، ويضعون في اعتبارهم الاحتياجات الإنمائية والمالية والتجارية الخاصة بالبلدان النامية الأعضاء، سواء في تنفيذ هذا الاتفاق على الصعيد الوطني أو في تسيير إجراءاته المؤسسية.

(ج) يراعى الأعضاء عند إعداد وتطبيق القواعد الفنية والمقاييس وإجراءات تقييم المطابقة، الاحتياجات الإنمائية والمالية والتجارية الخاصة بالبلدان النامية الأعضاء، لضمان أن لا تضع هذه القواعد عقبات غير ضرورية أمام صادرات هذه البلدان.

(د) يقر الأعضاء أنه رغم وجود مقاييس أو أدلة أو توصيات دولية، يمكن للبلدان النامية الأعضاء، في ظروفها التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية، أن تعتمد قواعد لواحة تقنية أو مقاييس أو إجراءات لتقييم المطابقة، ترمي إلى الحفاظ على التكنولوجيات المحلية وأساليب وعمليات الإنتاج التي تتفق مع احتياجاتها

الإفانية، ومن ثم يسلم الأعضاء بأنه لا ينتظر أن تستخدم البلدان النامية الأعضاء المقاييس الدولية، كأساس لأنظمتها الفنية ومقاييسها، بما في ذلك أساليب الاختبار التي لا تتناسب مع احتياجاتها الإفانية والمالية والتجارية.

(ه) يتخذ الأعضاء الإجراءات المناسبة المتاحة لهم، لضمان تنظيم هيئات التوحيد القياسي الدولي والنظم الدولية لتقدير المطابقة وتشغيلها بطريقة تيسر المشاركة النشطة، والتي تمثل الهيئات ذات الصلة لدى كل الأعضاء، مع مراعاة المشاكل الخاصة للبلدان النامية الأعضاء، وكذلك لضمان قيام هيئات التوحيد القياسي الدولي، إذا طلب منهم ذلك دولة نامية عضو، ببحث إمكانية وجود مقاييس دولية خاصة بالمنتجات ذات الأهمية الخاصة للبلدان النامية الأعضاء، وإعدادها إن أمكن.

(و) نظراً لما قد تواجهه البلدان النامية الأعضاء من مشاكل خاصة مؤسسية أو تتعلق بالبنية الأساسية، في مجال إعداد وتطبيق القواعد والمقاييس وإجراءات تقييم المطابقة، وفي ضوء الاحتياجات الإفانية والتجارية الخاصة بها، فضلاً عن تطورها التكنولوجي، قد تعيق قدرتها على الوفاء كلياً بالتزاماتها بمقتضى هذا الاتفاق، فسوف يراعي الأعضاء ذلك تماماً. وينادى على ذلك ويفسح ضمان قدرة البلدان النامية الأعضاء على المطابقة لهذا الاتفاق، فقد خولت (اللجنة المعنية بالقيود الفنية على التجارة) منح استثناءات محددة لفترة زمنية محددة، من كل الالتزامات المرتبة على هذا الاتفاق أو جزء منها، بناء على طلب. وتراعي اللجنة عند بحث هذه الطلبات المشاكل الخاصة والاحتياجات للبلد النامي العضو ومرحلة تطوره التكنولوجي، مما قد يعيق قدرته على الوفاء بالتزاماته المرتبة على هذا الاتفاق. وتضع البلدان المتقدمة الأعضاء في الاعتبار أثناء المشاورات، والصعوبات التي تواجهها البلدان النامية الأعضاء المتعلقة بهذا الاتفاق، والاحتياجات الخاصة لها من حيث التمويل والتجارة والتنمية.

* ————— *